فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان لتهرامع وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص
مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاني وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص فان
المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص ولا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث انه
تقو وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان علم اعتبار
التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبار مما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا يفيد التقوى وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا
على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص
فقط دون التقوى لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان
لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى
ولكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته
فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي
في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في
الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو المفهوم من
قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام
ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى
الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هنا لوجب ان
يقول ان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة ان يجعل في التقدير جملة لا مفردا
وح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على ظاهرها

افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الكل
في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه
بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قايم
زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا
واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه
المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور
الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على
عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند
اليه مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا
على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها
غول وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا
ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان
المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قايم زيد ان المختص
به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قايما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط
والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم
الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا
يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في ساير كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب
بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال في ساير كتب الله دون ساير

Copyright © King Saud University